الموافقة على نظام حماية الطفل

إدانة رسمية لـ «حادثة الأحساء» ووصفها بـ «العدوان الإرهابي الظالم»

تناولت جلسات مجلس الوزراء خلال شهر المحرم أحداثاً مهمة في البلاد والمنطقة وقرارات تصب في صالح المواطنين والمقيمين على أرض هذه البلاد الطيبة، حيث شهدت الجلسة التي ترأسها الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وعقدها المجلس في يوم ١٧ المحرم ١٤٣٦هـ في قصر اليمامة في الرياض؛ استنكار المجلس للحادث الإجرامي الذي وقع في محافظة الأحساء، وما نتج عنه من سفك للدماء وقتل للأبرياء وهتك لحرمة النفس المعصومة وحرمات الأمن والاستقرار وحياة المواطنين الآمنين.

وأعرب المجلس عن أحر التعازي والمواساة لأسر المتوفين وشهداء الواجب وذويهم والجرحى جراء المواجهة مع المشتبه في تورطهم بالمشاركة في ارتكاب الجريمة.

وعد الحادث عدواناً إرهابياً ظالماً من حاقدين استباحوا دماء المسلمين دون وجه حق، منوهاً في الوقت نفسه بما أبداه رجال الأمن من عزم على تنفيذ مهامهم في التصدي لمخططات جميع من يقومون بهذه الأفعال الخارجة عن تعاليم الدين الإسلامي وتدعو إلى إحداث الفوضى في الأمة .

كما نوه المجلس بما عبر عنه العلماء والمشايخ والمواطنون في المناطق كافة من استنكار لهذه الأعمال الإجرامية، سائلاً الله تعالى الرحمة والمغفرة للشهداء من المواطنين ورجال الأمن والشفاء العاجل للمصابين.

وبين أن المجلس نوه بانطلاق برنامج "حوارات" الذي ينظمه مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ويشتمل على ٢٠ لقاء في المناطق كافة، بمشاركة نخبة من العلماء والدعاة والمفكرين والمثقفين الذين يمثلون الأطياف الفكرية في السعودية؛ للحوار حول موضوع التطرف وأثره على الوحدة الوطنية.

بينما شهدت الجلسة التي ترأسها الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولي ولي العهد المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين، وعقدها مجلس الوزراء في ٢٤ محرم ١٤٣٦هـ في قصر اليمامة في الرياض؛ موافقة المجلس على نظام حماية الطفل، الذي يؤسس لمنظومة حماية لكل شخص لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، وتهدف هذه المنظومة إلى حماية الطفل من الإيذاء بصوره كافة والإهمال الذي قد يتعرض له في البيئة المحيطة به.

وقد انتهت الجلسة إلى العديد من القرارات أبرزها ما يلي:

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التربية والتعليم نائب رئيس اللجنة العليا لسياسة التعليم؛ وافق مجلس الوزراء على إنشاء اتحاد رياضي باسم (الاتحاد السعودي للرياضة المدرسية)، على أن تقوم اللجنة العليا لسياسة التعليم بوضع القواعد والضوابط اللازمة لذلك.

> مجلس الوزراء يقدم التعازي لأسر المتوفين وشهداء الواجب وذويهم

وبعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة التربية والتعليم، وبعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (١٤٥ / ٧٤) وتاريخ ١٣ / ٢ / ١٤٣٢هـ ورقم (٨٤ / ٣٧) وتاريخ ٢١ / ٨ / ١٤٣٤هـ؛ وافق مجلس الوزراء على نظام حماية الطفل. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن أبرز ملامح هذا النظام: يؤسس النظام لمنظومة حماية لكل شخص لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، تهدف إلى مواجهة الإيذاء - بصوره كافة - والإهمال الذي قد يتعرض له الطفل في البيئة المحيطة به، مؤكداً في ذلك حقوق الطفل التي قررتها الشريعة الإسلامية وقررتها الأنظمة والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها، وينص النظام على اعتبار عدد من الأفعال بمنزلة إيذاء أو إهمال بحق الطفل ومن بينها التسبب في انقطاع تعليمه، وسوء معاملته، والتحرش به أو تعريضه للاستغلال، واستخدام الكلمات المسيئة التي تحط من كرامته، والتمييز ضده لأي سبب عرقي أو اجتماعي أو اقتصادي. ويحظر النظام في الوقت نفسه إنتاج ونشر وعرض وتداول وحيازة أي مُصنَّف موجه للطفل يخاطب غريزته أو يثيرها بما يُزيّن له سلوكاً مخالفاً للشريعة الإسلامية أو النظام العام أو الآداب العامة، ويلزم النظام كل من يطلع على حالة إيذاء أو إهمال إبلاغ الجهات المختصة بها فوراً وفقاً للإجراءات التي ستحددها لائحته التنفيذية.

«حقوق الإنسان»: تضافر الجهود سيعزز تطبيق نظام حماية الطفل

أشاد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بإقرار مجلس الوزراء نظام حماية الطفل، والذي يؤكد حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - على حماية حقوق المواطن والمقيم في مراحل حياته كافة؛ انطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء وبما يتوافق معها من وثائق حقوق الإنسان والاتفاقيات التي وقعت عليها المملكة العربية السعودية بهذا الشأن، كما أنه يأتي استكمالاً لمنظومة التشريعات الوطنية في حماية الطفل والتي كان منها نظام الحماية من الإيذاء، وسيعمل هذان النظامان معاً على تعزيز حقوق الطفل وحمايته من الإيذاء أياً كان نوعه أو مصدره.

وقال العيبان: "نحمد الله أن ما يميز مجتمعنا هو المحافظة على القيم الإسلامية والترابط الأسري الملتزم بأوامر الله ونواهيه، وفي مقدمة ذلك رعاية الأسرة لأطفالها والعناية بحقوقها كالتزام فطري وأخلاقي قبل أن يكون التزاماً نظامياً، إلا أنه وللأسف الشديد يجهل البعض كثيراً من حقوق الطفل فيتعدى عليها أو ينتهكها عمداً لأسباب متعددة متجاهلاً التزاماته الدينية والأخلاقية الأمر الذي ينعكس سلباً على حياة الطفل مدى حياته، ومن ذلك الحرمان من الأوراق الثبوتية الرسمية أو التعليم أو الرعاية الصحية أو تعريضهم للعقوبات النفسية التي تمنعها الشريعة الإسلامية والأنظمة النافذة، الأمر الذي يشكل ضرراً بالغاً بحاضر الطفل ومستقبله وخاصة ما يتعلق بتعليمه وتنشئته التنشئة الإسلامية الصالحة أو الضرب المضر جسدياً ونفسياً".

> "الحماية من الإيذاء" و"حماية الطفل" سيعززان حقوق الطفل وحمايته من الإيذاء أياً كان مصدره

وزاد الدكتور العيبان: "أطفال المملكة اليوم بعد إقرار هذا النظام وتطبيقه سيكونون بإذن الله في مأمن من التعرض لانتهاك حقوقهم لكون هذا النظام يؤسس منظومة حماية لكل شخص لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، والذي يهدف إلى مواجهة الإيذاء - بصوره كافة - والإهمال الذي قد يتعرض لهما الطفل في البيئة المحيطة به، كما يؤكد هذا النظام حقوق الطفل التي قررتها الشريعة الإسلامية وقررتها الأنظمة والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها.

> أطفال المملكة بعد إقرار النظام وتطبيقه سيكونون في مأمن من التعرض لانتهاك حقوقهم

ونص النظام على اعتبار عدد من الأفعال بمنزلة إيذاء أو إهمال بحق الطفل ومن بينها التسبب في انقطاع تعليمه، وسوء معاملته، والتحرش به أو تعريضه للاستغلال، واستخدام الكلمات المسيئة التي تحط من كرامته، والتمييز ضده لأي سبب عرقي أو اجتماعي أو اقتصادي أو غير ذلك. ويحظر النظام في الوقت نفسه إنتاج ونشر وعرض وتداول وحيازة أي مُصنَّف موجه للطفل يخاطب غريزته أو يثيرها بما يُزيّن له سلوكاً مخالفاً للشريعة الإسلامية أو النظام العام أو الآداب العامة.

ويلزم النظام كل من يطلع على حالة إيذاء أو إهمال إبلاغ الجهات المختصة بها فوراً وفقاً للإجراءات التي ستحددها لائحته التنفيذية.

واختتم العيبان بتطلع الهيئة لتضافر الجهود كافة لتعزيز وضمان تطبيق أحكامه بما يحقق أهدافه مع تأكيد دور خطباء المساجد ومؤسسات التربية والتعليم والصحة والقطاعات ذات العلاقة ووسائل الإعلام بأنواعها كافة؛ لنشر الوعي بحقوق الطفل وأنواع الأذى الذي قد يتعرض له الطفل وما يترتب عليه من مشاكل والإجراءات النظامية التي تتخذ حال وقوعه عن جهل أو عمد.

وأكد أن هيئة حقوق الإنسان سوف تبذل جهودها لنشر ثقافة حقوق الطفل ومواد النظام وضرورة التقيد بها؛ حفاظاً على بيئة نمو الطفل وسلامته ولكي لا يقع أحد تحت طائلة عقوبات النظام دون علم.